

**المجلس التشريعي الفلسطيني**  
**الدورة الأولى**  
**جلسة المجلس التشريعي الثالثة عشرة**  
**المنعقدة في مدينة نابلس**  
**1996/7/17**  
**الساعة 10:45 صباحاً**

افتتح الأخ/ أحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني باسم الله وباسم فلسطين جلسة المجلس التشريعي الفلسطيني ، وطلب من الأخ روجي فتوح أمين سر المجلس التحقق من النصاب القانوني، وقد تحقق النصاب:

بحضور (76) عضواً

وغياب (12) عضواً وهم :

1- ابراهيم الهباش مريض

2- جلال المصدر بعذر

3- جواد الطيبي بعذر

4- حيدر عبد الشافي بعذر

5- رياض الزعنون بعذر

6- الطيب عبد الرحيم بعذر

7- عبد الجواد صالح بعذر

8- عبد الرحمن حمد بعذر

9- غازي حنانيا بعذر

10- مروان كنفاني بعذر

11- مفيد عبد ربه بعذر

12- عزام الأحمد بعذر

\* أشار الأخ/ أحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني إلى تكرار تغيب عدد من الأعضاء ولا سيما الأخوة الوزراء وأنه سيقدم رسالة إلى أمانة رئاسة الوزراء حول هذا الموضوع ، وأوضح الأخ الرئيس أبو عمار بأن غياب الأخوة الوزراء أتى نتيجة تواجدهم خارج الوطن بمهمة رسمية .

\* ومن ثم انتقل الأخ/ احمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس لبيان الأسباب التي دعت إلى تمديد دورة المجلس التشريعي مدة شهر آخر من أجل مناقشة مشروع القانون الأساسي ومن ثم تلا رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس السلطة التنفيذية الفلسطينية والتي كانت حول :

- طلب ارجاء مناقشة مشروع القانون الأساسي والبدء بمناقشة كل من قانون الحكم المحلي والانتخابات والخدمة المدنية .

-أكد الأخ/ احمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس على أن مسودة المشروع قدمت لرئاسة المجلس التشريعي من قبل وزير العدل الذي اعتبرها بالنسخة صفر مؤكداً على أنه لم يكن هناك نقاط خلاف حول موضوع المسودة المطروحة على الأخوة في منظمة التحرير الفلسطينية وأن آرائهم كانت حول :

\*ان الميثاق ما زال في مرحلة التعديل وانه من المفروض أن تتشكل لجنة من المجلس التشريعي والمجلس الوطني حتى لا يكون هناك تعارض مع مشروع تعديل الميثاق .

\* مراعاة العلاقات الخارجية ووثيقة اعلان استقلال دولة فلسطين .

قام الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي بتلاوة بيان اللجنة القانونية موضحاً الخطوات التي اتبعتها اللجنة عند إعداد مسودة المشروع .

كما تطرق للمادة (63) فقرة (3) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي موضحاً عدم جواز استخدام هذه المادة من قبل مجلس الوزراء الا بعد أن يقوم المجلس التشريعي بإقرار المشروع من خلال المناقشة العامة أو القراءة الثانية بينما أكد السيد إبراهيم الدغمة (رئيس ديوان الفتوى والتشريع ) قانونية سحب واسترداد القوانين المطروحة على المجلس التشريعي من قبل مجلس الوزراء قبل اقرارها أو البت فيها .

\*أشار الأخ/ ياسر عرفات إلى أن الدراسة التي قامت بها جامعة بير زيت حول القانون الأساسي هي بحث أكاديمي حول تجميع القوانين المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة وليست دراسة لوضع دستور كما ورد في حديث الأخ عبد الكريم أبو صلاح كما أكد الأخ الرئيس على دور اللجنة التنفيذية واللجنة القانونية المنبثقة عنها والمختصة لتحضير مشروع القانون الأساسي والمكونة من الأخوة ( جمال الصوراني ، علي السفاريني ، يوجين القطان، فرج الصراف ، وتوفيق ابو غزالة والتي اعتبر عدم اطلاعهم على مشروع القانون الأساسي المطروح على المجلس هي مخالفة قانونية توجب سحب ذلك المشروع قبل اقراره مستداهم بذلك الى المادة (63) فقرة(هـ) الأمر الذي أثار نقاشات عدة من قبل الأخوة الأعضاء حيث كان هناك شبه

اجماع على عدم سحب القانون الأساسي مع استمرار النقاش حوله لاقراره لأنه قدم بشكل رسمي وقانوني من قبل وزير العدل وانه من الضروري اقرار القانون الأساسي قبل البدء في مناقشة القوانين الأخرى .

الا أنه برزت آراء واقتراحات أخرى حول انتهاء دورة المجلس هذه والبدء باجازة صيفية تمكن السلطة التنفيذية من طرح مشروع معد من قبل وزير العدل وانه من الضروري اقرار القانون الأساسي قبل البدء في مناقشة القوانين الأخرى .

الا أنه برزت آراء واقتراحات أخرى حول انتهاء دورة المجلس التشريعي هذه والبدء باجازة صيفية تمكن السلطة التنفيذية من طرح مشروع معد من قبل اللجنة القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع عدم سحب القانون الأساسي موضوع النقاش وقد جاءت هذه الآراء لايجاد مخرج من الأزمة القائمة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية

\*طلب الأخ فريح أبو مدين من رئاسة المجلس وعملاً بنص المادة ( 63 ) من النظام الداخلي سحب مسودة مشروع القانون الأساسي على اعتبار أنه المسؤول الأول عن تحويل مسودة المشروع الى المجلس التشريعي لمناقشتها وقرارها .

\* كما طالب بعض الأخوة الأعضاء بإيجاد صيغة تفاهم بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية بما يضمن التلاحم والاحترام بين السلطات الثلاث التشريعية ، التنفيذية ، والقضائية والعمل على إقرار الدستور للسلطة الوطنية لضبط الأمور الحياتية والقانونية .  
ونظراً للأزمة الناشئة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية اقترح بعض الأخوة تشكيل لجنة مكونة من الأخ الرئيس أبو عمار والأخ أبو علاء واثنين من السلطة التنفيذية وعضو من المجلس التشريعي للاجتماع اليوم لتحديد إطار للخروج من هذا المأزق الدستوري بما يكفل المحافظة على النظام الداخلي ويضمن استمرار عمل المجلس.

\* ولقد أجمل الأخ أبو علاء النقاش موضعاً بأن الإجراءات التي اتخذت في المجلس هي إجراءات قانونية ولم يتم الخروج فيها عن النظام الداخلي .  
ودعا إلى ضرورة اتخاذ موقف حول هذا الموضوع في جلسة ما بعد الظهر حيث رفعت الجلسة الساعة 2:5 ظهراً .

\* أعيد افتتاح الجلسة في تمام الساعة 5:15 مساءً استكمالاً للنقاش حول نفس موضوع جلسة الصباح حيث تقدم الأخ حسن عصفور باقتراح يتضمن استمرار المجلس في نقاش مسودة القانون وأن تتقدم السلطة في أقرب فرصة بمسودة قانون أساسي ترتأيه مناسباً ومدروساً من

قبل اللجنة القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية على أن ينتهي النقاش باقرار مشروع القانون الأساسي قبل انتهاء الدورة الأولى للمجلس التشريعي الا اذا كانت هناك ضرورة للتمديد .

وقد جرى التصويت على هذا الاقتراح حيث تم اقراره بأغلبية الأعضاء .

(مرفق طيه نص القرار)

\* قام الأخ/ سليمان أبو سنية عضو اللجنة القانونية بقراءة مقدمة القانون الأساسي التي تم اعدادها من قبل لجنة مكونة من بعض الأخوة أعضاء المجلس التشريعي ولقد أبدى بعض أعضاء المجلس ملاحظاتهم وتوصياتهم حولها .

\* وأشار الأخ/ احمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس إلى ضرورة احتواء هذه المقدمة على فلسفة القانون الأساسي وعليه دعا إلى إعادة صياغة المقدمة من جديد من قبل اللجنة المكلفة بهذا الخصوص .

رفعت الجلسة في تمام الساعة 5:50 مساء على أن تعقد أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس من الأسبوع القادم في مدينة رام الله .